مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

WHERE KNOWLEDGE
IS CREATED AND
DISSEMINATED

حيث نصنع
المعرفة وننشرها

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
ECAS

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
FSI
معهد الخدمات المالية
FINANCIAL SERVICES INSTITUTE

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB
مجمع المعرفة للثقافة المالية

WHERE KNOWLEDGE
IS CREATED AND
DISSEMINATED
ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB
حيث نصنع
المعرفة وننشرها

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
RCSF
Regional Center for Sustainable Finance

FINTECH

ARBITRATION

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
EIOD
مركز المديرين المصري
EGYPTIAN INSTITUTE OF DIRECTORS

رؤية الهيئة العامة للرقابة المالية
2025

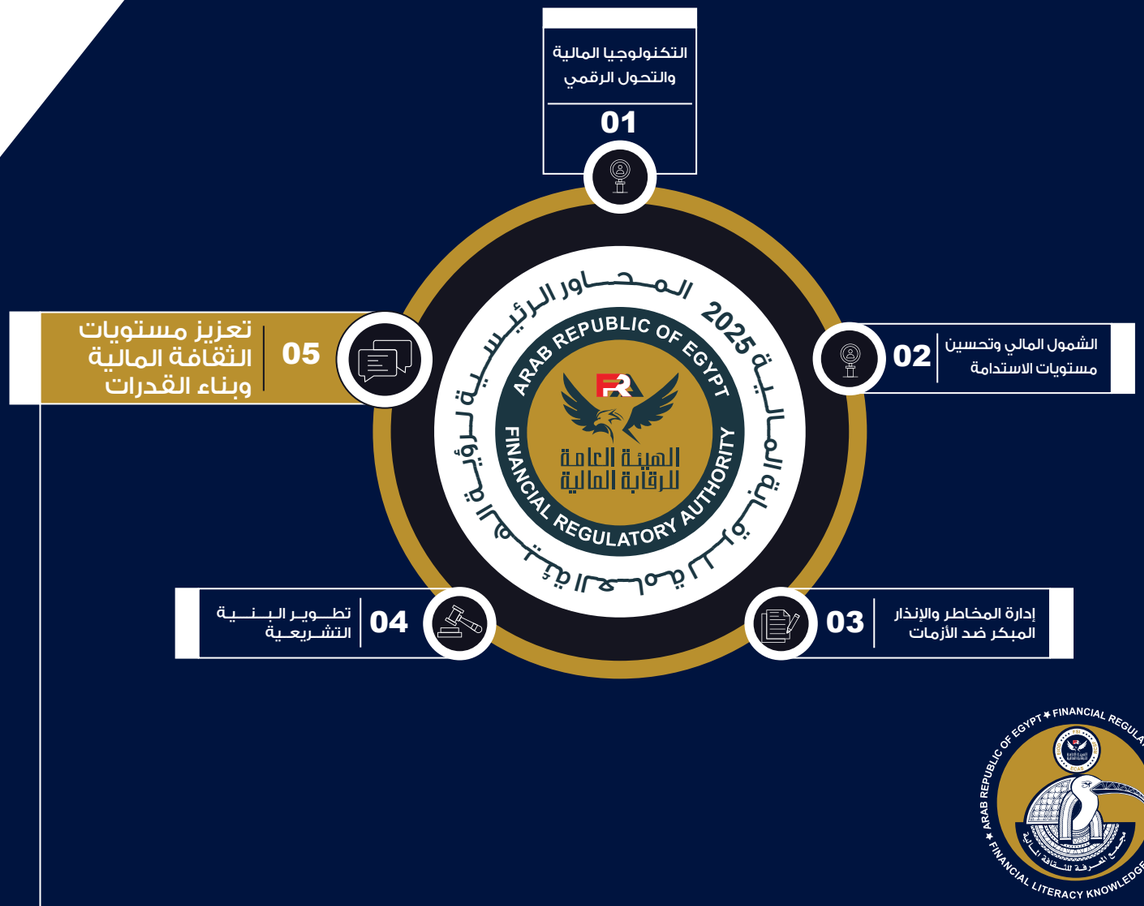

المحاور الرئيسية للاستراتيجية الشاملة
للأنشطة المالية غير المصرفية 2018 - 2022

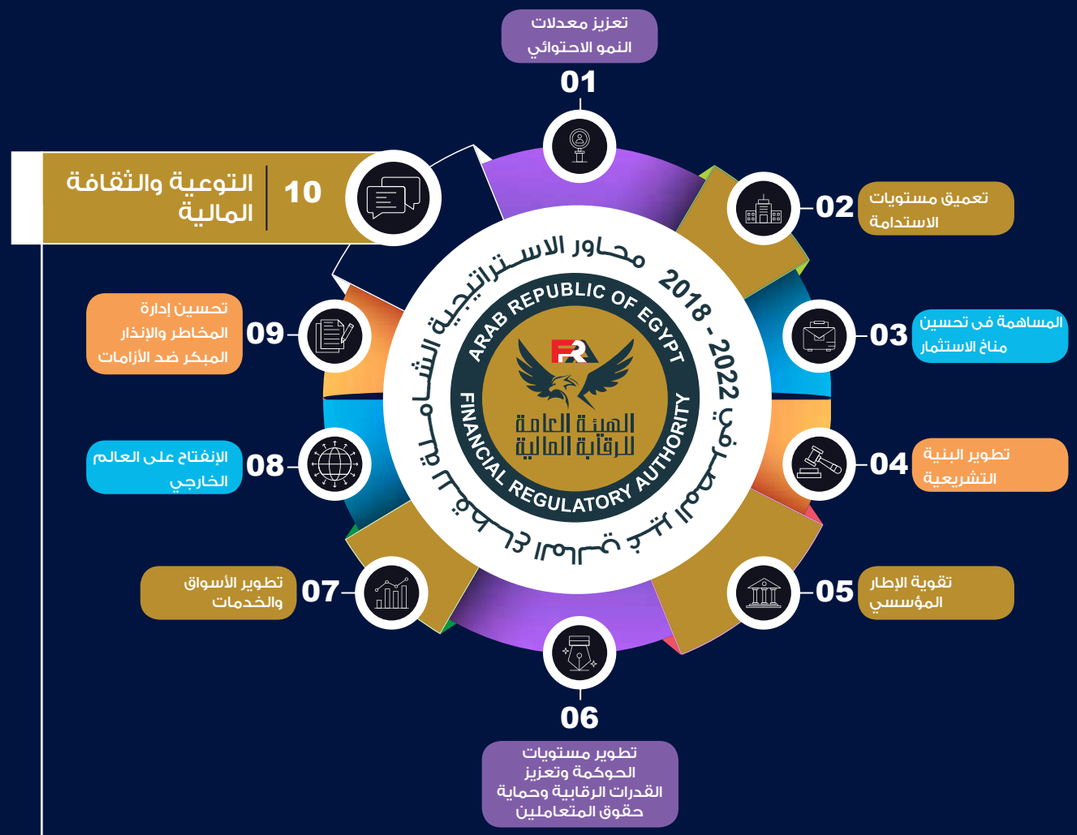

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

مُجمّع المعرفة للثقافة المالية
Financial Literacy Knowledge Hub

الافتتاح المتوقع: يوليو 2021

- يعد مُجمّع المعرفة للثقافة المالية منصة علمية معرفية تهدف إلى صناعة المعرفة والثقافة المالية والتوعية بها من خلال نشرها بين مجتمع الأعمال بالقطاع المالي غير المصرفي. ويمثل مُجمَع المعرفة نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرفية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة له في مكان واحد وهي: معهد الخدمات المالية، ومركز المديرين المصري، والمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، والمركز الإقليمي للتمويل المستدام.

- وفي قلب مُجمّع المعرفة، ستستقر الإدارة المركزية للبحوث والسياسات لإطلاق العديد من الدراسات والبحوث التي ستكون ركيزة أساسية في إطلاق العديد من مبادرات تطوير الخدمات المالية غير المصرفية، وكذلك في تقـوية الإطـار الرقابي والمؤسـسى والتشريعي.

10 years ANNIVERSARY | 80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

أنشئ معهد الخدمات المالية في يوليو 2010 وفقا للقانون رقم 10 لسنة 2009، بهدف إعداد جيل يخدم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي بمصر. وقد جاءت استراتيجية وأهداف المعهد منسجمة مع احتياجات القطاعات المالية غير المصرفية. وانطلاقاً من رغبة المعهد في تنمية الموارد البشرية في القطاع وإيماناً منه بأهمية تأهيل وتدريب العاملين بكافة المستويات، كان عليه توفير البرامج التي تهدف إلى الارتقاء بالمستوى المعرفي والتطبيقي، بالإضافة إلى ترسيخ قواعد العمل المهني السليم وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة العملية والعلمية، كما يعمل المعهد على تطوير أساليب الخدمات المالية غير المصرفية ونشر العلوم والثقافة المالية وتوعية المستثمر من خلال ورش العمل، والندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة وتبادل المعلومات والخبرات والتعاون على المستويات المحلية والعربية والدولية لرفع مستوى العمل المالي غير المصرفي في مصر.كما يختص المعهد بإعداد الدراسات والأبحاث وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي والعمل على نشر الثقافة والتوعية، مع مواكبة التحديث المستمر للأساليب والمفاهيم الإدارية المتبعة.

ويُعَد مركز المديرين المصري أول مركز في مصر والمنطقة العربية يعمل منذ إنشائه عام 2003 على نشر فكر وتطبيقات الحوكمة بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية الرائدة، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، معهد البنك الدولي (WBI)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، الاتحاد الأوروبي (EU)، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، وغيرها من الجهات المحلية المختصة بالحوكمة. وقد لعب المركز دوراً هاماً في تنفيذ استراتيجية الهيئة الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022) خاصة فى محورها السادس والمرتبط بتطوير مستويات الحوكمة وتفعيلها، لتصبح الحوكمة عاملاً رئيسياً في أنظمة عمل الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة. ويعقد مركز المديرين برامج التدريب وورش العمل والاستشارات والبحوث الموجهة إلى أعضاء ورؤساء مجالس الإدارة، والمديرين، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في كافة أنواع الشركات والمؤسسات المختلفة.

هذا ويأتي إنشاء المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية بقرار رئيس الجمهورية رقم 335 لسنة 2019 ليصبح شخصية اعتبارية مستقلة غير هادف للربح. ويختص بالتحكيم وتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية، وعلى الأخص المنازعات التي تنشأ فيما بين الشركاء، أو المساهمين، أو الأعضاء في الشركات والجهات العاملة في مجال الأسواق المالية غير المصرفية ، وكذلك منازعات المتعاملين أو المستفيدين من الأنشطة المالية غير المصرفية مع تلك الشركات وهذه الجهات نتيجة مباشرتها لنشاطها. هذا وقد صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 2597 لسنة 2020 بإصدار النظام الأساسي للمركز وقواعد وإجراءات تنظيم العمل به، والمتضمن آلية عمل متكاملة لتفعيل المادة العاشرة من قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية رقم (10) لسنة 2009 .

وجاء إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام كخطوة هامة لاستكمال بناء "مجمع المعرفة – Knowledge Hub" بالهيئة لخدمة القطاع المالي غير المصرفي، ويعد ذلك نقلة نوعية نحو تعزيز وجود الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي، بعد أن تجاوزت أسواق السندات الخضراء في العالم تريليون دولار من السندات المصدرة منذ استحداث تلك الأداة المالية في عام 2007، وبلغت إصدارات السندات الخضراء في عام 2020 فقط أكثر من 200 مليار دولار.
ويختص المركز بتقديم الدعم والمشورة الفنية للتأكد من التزام الجهات الحاصلة على تمويل أخضر باستثمار هذا التمويل في الغرض المخصص له، بجانب إنشاء منصة إلكترونية لعرض الاتجاهات والتطورات في مجال التمويل المستدام والموضوعات المرتبطة به. ويعد "المركز الإقليمي للتمويل المستدام" الأول من نوعه بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وسيقوم بنشر الوعي بالتمويل المستدام وتعزيز ثقافة الاقتصاد الأخضر داخل القطاعات المالية غير المصرفية، ويأتي إنشاء "المركز الإقليمي للتمويل المستدام" في إطار تنفيذ المحور الثاني للاستراتيجية الشاملة لتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية، والخاص بتحسين معدلات الشمول المالي وتعميق مستويات الاستدامة داخل القطاع المالي غير المصرفي.

معهد الخدمات المالية

تأسس معهد الخدمات المالية في يوليو 2010 بقرار رئيس الجمهورية رقم 260 لسنة 2010 وفقاً للقانون رقم 10 لسنة 2009، وذلك بهدف إعداد جيل يخدم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي بمصر.

وقد جاءت استراتيجية وأهداف المعهد منسجمة مع احتياجات القطاعات المالية غير المصرفية. وانطلاقاً من دور المعهد في تنمية الموارد البشرية في القطاع وإيماناً منه بأهمية تأهيل وتدريب العاملين بكافة المستويات كان عليه توفير البرامج التي تهدف إلى الارتقاء بالمستوى المعرفي والتطبيقي، بالإضافة إلى ترسيخ قواعد العمل المهني السليم وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة العملية والعلمية.

ويهدف المعهد إلى نشر العلوم والثقافة المالية وتوعية المستثمر من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة وتبادل المعلومات والخبرات والتعاون على المستويات المحلية والعربية والدولية لرفع مستوى العمل المالي غير المصرفي في مصر.

كما يختص المعهد بإعداد الدراسات والأبحاث وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي والعمل على نشر الثقافة والتوعية.

استراتيجية معهد الخدمات المالية

- **الرؤية:**

تحقيق الريادة التدريبية في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، ورفع مستوى الثقافة المالية وإعداد ونشر الأبحاث والتقارير محلياً وإقليمياً وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

- **الرسالة:**

تطوير الخدمات المالية غير المصرفية في مصر من خلال بناء القدرات التنظيمية والمهنية وتوعية جمهور المتعاملين بالأسواق المالية، عمل الأبحاث الرائدة ونشر نتائجها والتوسع بهذه الخدمات إقليمياً.

- **الأهداف الاستراتيجية**

- تأهيل المهتمين والعاملين بمجال الخدمات المالية غير المصرفية على المستويين المحلى والإقليمي للحصول على الدرجات العلمية والمهنية فى هذا المجال من المعاهد والهيئات العلمية المتخصصة.
- المساهمة فى نشر الوعي والربط بين أنشطة وأسواق وأدوات التمويل غير المصرفية.
- إعداد البرامج العامة والمتخصصة اللازمة لتأهيل الأفراد والجهات العاملة فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية.
- عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين والمهنيين بالقطاع المالي غير المصرفي داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.
- التواصل مع مراكز ومعاهد التدريب والهيئات التعليمية والمهنية المتخصصة فى الداخل والخارج بهدف تبادل الخبرات.
- إعداد الدراسات ونشر الأبحاث وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي.

مجلس إدارة معهد الخدمات المالية

د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة

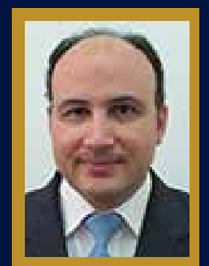

أ. هشام رمضان
مساعد رئيس مجلس إدارة الهيئة
منذ يناير 2021

د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
منذ يناير 2021

القاضى / خالد النشار
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
حتى أكتوبر 2020

أ. محمد ماهر
رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية

أ. علاء الزهيرى
رئيس الإتحاد المصري للتأمين

أ. ناجى فهمى
رئيس الإتحاد المصري للتمويل العقاري

د. أيمن رجب
عميد كلية الدراسات العليا
بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

د. خالد سرى صيام
أستاذ الحقوق بجامعة عين شمس

أبرز محطات معهد الخدمات المالية

1. التعاون مع (مجلس الدولة – المحاكم الاقتصادية – وكلاء النيابة) لتقديم عدد من البرامج وورش العمل للتعريف بالأدوات المالية غير المصرفية.
2. إعداد مؤتمر الشمول المالي "دور الأدوات والمنتجات المالية غير المصرفية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر"، في ضوء تفعيل استراتيجية القطاع المالي غير المصرفي.
3. تنفيذ أول برنامج تدريبي عن المشتقات المالية في مصر للعاملين بشركات الوساطة في الأوراق المالية.
4. توقيع بروتوكول تعاون مشترك في تنفيذ برنامج الدراسات العليا بين معهد الخدمات ومعهد الاستثمار والتمويل بكلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
5. تنفيذ برنامج متخصص في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة "الخدمات المالية غير المصرفية"، بالتعاون بين معهد الخدمات المالية والمعهد المصرفي والبنك المركزي.
6. إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام كوحدة داخل معهد الخدمات المالية التابع للهيئة.
7. الاتفاق مع منظمة العمل الدولية ILO ووكالة التعاون الألمانية (GIZ) لتأهيل عدد من المدربين (المحاضرين) في مجال التأمين الشمولي In-clusive Insurance.
8. قيام المعهد باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستمرار تقديم خدماته التدريبية للعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية، حيث تم عقد الدورات التدريبية عن بعد من خلال برنامج Zoom Cloud Meetings.
9. التعاقد مع معهد EBI الإسباني لتقديم برنامج ماجستير في الأسواق المالية.

الخطة المستقبلية لمعهد الخدمات المالية

1 تقوية الإطار المؤسسي للمعهد

- دعم واستكمال منظومة الموارد البشرية المؤهلة وسد الفجوات في الهيكل التنظيمي.
- اجتذاب كوادر جديدة في مجالات هامه لتطوير الأداء خاصة في مجال تطوير الأعمال.
- تطوير البرامج الحالية وتصميم برامج جديدة لتشمل كافة الأنشطة المالية غير المصرفية التي تراقب عليها الهيئة.
- تحديث قائمة المحاضرين والمدربين، من خلال ضم مجموعة جديدة في تخصصات جديدة وبخبرات ممتازة لتحسين وتطوير الأداء التدريبي للمعهد.

2 الاعتماد بصورة رئيسية على استخدام التكنولوجيا في تنفيذ كافة أعمال المعهد

- استخدام التكنولوجيا في كافة مراحل أعمال المعهد بداية من حجز الدورات ثم السداد الإلكتروني ثم تنفيذ البرامج التدريبية والبرامج المهنية عن بعد من خلال استخدام منظومة التعلم عن بعد E-Learning System.
- تطوير الموقع الإلكتروني، من خلال زيادة مساحة التفاعل مع أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة، بما يساهم في تفعيل دور المعهد في تحسين مستويات الثقافة المالية والوعي المالي لدى كافة الفئات المستهدفة.
- التعاون مع أحد الجهات المانحة مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ في تمويل هذه المنظومة وتنفيذها.

3 تطوير المحتوى العلمي لبرامج التدريب وخلق برامج تدريب جديدة

- تطوير محتوى برامج جديدة وفقاً لدراسة الاحتياجات التدريبية للأنشطة المالية غير المصرفية التي سيقوم المعهد بتنفيذها بالتعاون مع أحد الجهات المانحة مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.
- التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار ضوابط للتعليم المستمر للمهن المرتبطة والمرخصة لها من الهيئة، ويقوم المعهد بتنفيذها.
- توسيع نطاق البرامج التدريبية لتشمل برامج التطوير الإداري مثل تطوير المهارات القيادية، وإدارة التغيير، وإدارة الوقت، والتخطيط الاستراتيجي، والتحليل المالي والتخطيط الاستراتيجي للتسويق، ومهارات البيع لكافة الأنشطة المالية غير المصرفية.
- التعاون مع الجهات الدولية المثيلة لنقل أفضل الخبرات والممارسات الدولية في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

مركز المديرين المصري

بدأ العمل على تأسيس مركز المديرين المصري عام 2003 ليصبح أول مركز في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقدم أنشطة وخدمات التدريب والاستشارات والبحوث للشركات والمؤسسات العامة والخاصة عن موضوعات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية وأفضل الطرق لتحقيق استدامة الأعمال. وفي عام 2004، تم إعادة تنظيم المركز كجهة تابعة لوزارة الاستثمار، ثم تم بدء العمل به فعلياً في 2005.

وقد تمكن المركز خلال ما يزيد عن عقد ونصف من ترك انطباعاً قوياً وإيجابياً لدى مجتمع الأعمال المحلي والإقليمي من خلال تشجيع البحوث في مجالات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية والقضايا ذات الصلة، وكذلك الارتقاء بمستوى تطبيق تلك المبادئ في مختلف المؤسسات.

ويقوم المركز بالتوجه بأنشطته المتعددة إلى رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة، والمديرين، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في هذه الشركات والمؤسسات المختلفة.

وقد توجت جهود المركز بأن تم اختياره في أكتوبر 2010 من قبل المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) كـ "مركز تميز عالمي في الحوكمة" يقدم خدماته وفقاً لأفضل المعايير الدولية.

ومنذ نقل تبعية مركز المديرين المصري من وزارة الاستثمار إلى الهيئة العامة للرقابة المالية في نهاية عام 2011، ازداد نشاط مركز المديرين ازدياداً ملحوظاً على مستوى ما يقدمه من خدمات تدريبية واستشارية وبحثية في مجال الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية والموضوعات المتصلة بها، فضلاً عن استحداث برنامج الماجستير المهني في الحوكمة باللغتين العربية والإنجليزية، والذي يقدم بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

استراتيجية مركز المديرين المصري

- **الرؤية:**
  أن تشهد مصر والمنطقة ارتقاءً في مستوى تطبيق قواعد الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية بطرق صحيحة.

- **الرسالة:**
  نشر الوعي وتقديم خدمات على مستوي عالمي في مجالات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية في مصر والمنطقة من خلال التحالفات الاستراتيجية ودعم المراكز والمؤسسات الإقليمية.

- **الأهداف الاستراتيجية**
  - أن يكون مركزاً رائداً في السوق في مجال تقديم خدمات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية.
  - تأسيس مجتمع ذو منظومة تضمن مصالح كافة الأطراف المعنية.
  - نشر الوعي بقواعد الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية وأفضل الممارسات الدولية المرتبطة بها.
  - زيادة القدرة الاستيعابية للمجتمع ككل من خلال عقد البرامج والدورات التدريبية ذات المستوى العالمي والمعترف بها دولياً.
  - تقديم الدعم المطلوب لمجتمع الأعمال من أجل تطبيق قواعد الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية.
  - مساعدة الجهات التشريعية والرقابية في سن القرارات الملزمة بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية.

10 years ANNIVERSARY
80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

مجلس أمناء مركز المديرين المصري

د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. نهلة كمال
مدير شئون الإتصالات والعلاقات المؤسسية
وعضو مجلس إدارة بشركة نسلة مصر

المستشار/ رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. أحمد عز الدين
العضو المنتدب لشركة مستشفي كليوباترا

السيدة/ سها سليمان
الرئيس التنفيذى لشركة أور للتأجير التمويلي

السيدة/ هبه أبو رابية
مستشار محافظ البنك المركزي للموارد البشرية

أ. أيمن قنديل
الرئيس التنفيذى لشركة آكسا مصر للتأمين

أبرز محطات مركز المديرين المصري

1. توقيع تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بهدف تقديم ماجستير إدارة الأعمال MBA في تخصصات الحوكمة، وباعتماد المجلس الأعلى للجامعات.
2. التعاون مع الجامعة الأمريكية في مجالات التدريب والتطوير الخاصة بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية والاستدامة ودور المرأة في مجتمع الأعمال.
3. توقيع بروتوكول تعاون مع جمعية رجال أعمال الإسكندرية في نوفمبر 2019؛ بهدف التعاون المشترك من أجل نشر فكر ومبادئ حوكمة الشركات وآليات الإدارة الرشيدة.
4. إبرام اتفاقية تعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، بهدف التعاون المشترك بين المركز والجمعية في مجالات التدريب والتطوير وإقامة الندوات والمؤتمرات في مجالات الحوكمة والرقابة والمراجعة.
5. تقديم برنامج "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" لمجموعتين من السيدات عضوات منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً، وذلك دعماً من المركز لتمكين المرأة في مجتمع الأعمال.
6. تقديم ندوة تفاعلية عبر الانترنت بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، وقد تناولت مناقشات حول دور الحوكمة ومجالس الإدارات في ظل جائحة كورونا.
7. إبرام عدة بروتوكولات تعاون مع عدة كيانات بهدف زيادة انتشار المركز وتعزيز قواعده التسويقية.
8. الانتهاء من دراسة المواد المتخصصة في حوكمة الشركات لأول مجموعة من طلبة الماجستير المهني في حوكمة الشركات، وفقاً للبروتوكول المبرم بين المركز و الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

الخطة المستقبلية لمركز المديرين المصري

- يقوم المركز حالياً بالتخطيط لطرح برنامج الدكتوراه المهنية في الحوكمة DBA بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، على غرار نجاح التعاون في تقديم برنامج الماجستير المهني في الحوكمة MBA.

- توقيع عدد من اتفاقيات التعاون مع عدد من الجمعيات والمؤسسات لزيادة انتشار المركز في أوساط جديدة من مجتمع الأعمال المصري.

- الانتهاء من تطوير الموقع الإلكتروني بدعم من مؤسسة التمويل الدولية.

- تحديث الدليل المصري لحوكمة الشركات بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، حيث يشمل الدليل الجديد الأسس الاسترشادية لمحاور الاستدامة الثلاثة: الحوكمة، والمسئولية الاجتماعية، والمسئولية البيئية.

المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

أنشئ المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية بموجب قرار رئيس الجهورية رقم 335 لسنة 2019، ليختص منفرداً بالتحكيم وتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية، وعلى الأخص التي تنشأ فيما بين الشركاء، أو المساهمين، أو الأعضاء في الشركات والجهات العاملة في مجال الأسواق المالية غير المصرفية، سواء فيما بينهم، أو بينهم وبين تلك الشركات وهذه الجهات، وكذلك منازعات المتعاملين أو المستفيدين من الأنشطة المالية غير المصرفية مع تلك الشركات وهذه الجهات بمناسبة مباشرتها لنشاطها.

ويُعد هذا المركز انطلاقة قوية في مجال الوسائل البديلة لفض المنازعات لما يتبناه من أسس ومعايير محايدة تضمن حل منازعاته بثقة، وحيدة، وسرعة، مما ينعكس على القواعد والمبادئ المنظمة لعمل المحكمين والوسطاء والخبراء، وكذلك على تشكيل مجلس الأمناء وذلك على النحو الوارد بالنظام الأساسي لمركز التحكيم والذي صدر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3597 لسنة 2020.

استراتيجية المركز المصري للتحكيم

- **الرؤية:**

أن يكون المركز هو الرائد في مصر والشرق الأوسط في فض المنازعات المالية غير المصرفية عن طريق التحكيم والوساطة وغيرها من الوسائل.

- **الرسالة:**

أن يقوم المركز بتقديم خدمات وساطة وتحكيم متميزة في المنازعات المالية غير المصرفية.

- **الأهداف الاستراتيجية**

- إدارة ملفات التحكيم والوساطة وغيرها من الوسائل البديلة، بما يسهم في الفصل في المنازعات على نحو سريع وفعال.
- ميكنة إجراءات التحكيم والوساطة وتقديمها بطريقة مؤمنة.
- التوعية بمزايا التحكيم (نشر ثقافة التحكيم) ومميزات المركز ودوره في تسوية المنازعات المالية غير المصرفية بطرق مختلفة.
- إبرام اتفاقيات تعاون مع المؤسسات النظيرة.
- المشاركة في الندوات الدولية لتعظيم دور المركز.
- التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والوثائق والمعلومات مع مراكز التحكيم في الدول الأخرى، بما يسهم في تطوير الوسائل والآليات التي يعتمدها المركز.
- رفع كفاءة الموظفين بالمركز لضمان حسن إدارة الملفات وتسير الأعمال عن طريق إبرام اتفاقيات مع مراكز تدريب وإعداد لتنمية قدراته.

مجلس أمناء المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
منذ يناير 2021

المستشار/ رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

القاضى/ خالد النشار
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
حتى أكتوبر 2020

د. سو إلين حسونة
خبير قانوني

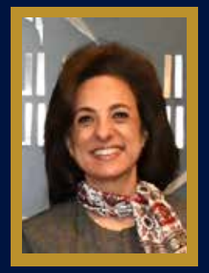

السيدة/ داليا يوسف
خبير اقتصادي

المستشار / نبيل صادق
نائب رئيس محكمة النقض

المستشار / أحمد سعيد خليل
رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الاموال
وتمويل الإرهاب ونائب رئيس محكمة النقض

أبرز محطات المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

1. وضع قواعد موضوعية بشأن الشروط الواجب توافرها في المحكمين والوسطاء راغبي القيد بالجداول المعدة لهذا الغرض، وأن يقتصر اختيار المحكمين والوسطاء من ضمن القائمة المسجلة لدى المركز.

2. إعداد ميثاق قواعد السلوك المهني للمحكمين والوسطاء بما يعمل على الحفاظ على هيبة وظائف المحكمين ويؤمِّن صدور قراراتهم بصورة عادلة ومحايدة.

3. تشكيل مجلس أمناء مستقل ومتوازن للمركز بموجب القرار الرئاسي رقم 335 لسنة 2019.

4. تحسين مستويات الخدمات وسرعة الاستجابة للمتعاملين، من خلال العمل على تدشين الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز.

5. بدء تلقي طلبات القيد بجداول المحكمين والوسطاء.

الخطة المستقبلية للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

- إدارة ملفات التحكيم والوساطة وغيرها من الوسائل البديلة على نحو يسهم في تسوية المنازعات المالية غير المصرفية بكفاءة وفعالية وسرعة.
- إبرام اتفاقيات تعاون مع المؤسسات النظيرة وذلك بهدف توسيع نطاق عمل المركز وإيفاده للمحكمين والوسطاء المقيدين لديه بالمراكز المناظرة.
- التوعية بمزايا التحكيم (نشر ثقافة التحكيم) ومميزات المركز ودوره في تسوية المنازعات المالية غير المصرفية بطرق مختلفة.
- فتح قنوات للتواصل مع الجهات بشأن متابعة تنفيذ قرارات التحكيم.
- المشاركة في الندوات الدولية لتعظيم مكانة المركز.
- التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والوثائق والمعلومات مع مراكز التحكيم في الدول الأخرى بما يسهم في تطوير الوسائل والآليات التي يعتمدها المركز.
- توفير برامج تدريبية تعمل على تعزيز المعرفة وثقل المهارات لكل من المحكمين والوسطاء وكذلك العاملين بالمركز وذلك لضمان توافر الشروط، وتزويدهم بما يطرأ من مستجدات في هذا الشأن.
- رصد الملابسات والأخطاء التي من شأنها عرقلة سير عمليات التحكيم والوساطة وإعداد أبحاث وتقارير حولها.

المركز الإقليمي للتمويل المستدام

نطاق العمل : أفريقيا والشرق الأوسط

شرعت الهيئة العامة للرقابة المالية في مبادرة طموحة لإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع لمعهد الخدمات المالية والمكرس خصيصاً لتعزيز التمويل المستدام في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط في القطاع المالي غير المصرفي، ونشر الوعي بأهمية التمويل المستدام واستحداث المنتجات المالية الخضراء للقطاع المالي غير المصرفي محلياً وإقليمياً بشكل خاص. وتعني المبادرة بالترويج لمبادئ التمويل الأخضر والتأمين المستدام، وتشجيع القطاع الخاص على إصدار الأدوات المالية الخضراء المتنوعة، والتي تشمل (السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة، والصكوك الخضراء وصناديق المعاشات الخضراء وأقساط التأمين الخضراء ... وإلخ). وهو ما يعد حلقة صغيرة ومتوافقة مع استراتيجية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية الشاملة لدمج مبادئ التنمية المستدامة في كافة القطاعات المصرية وعلى كافة الأصعدة.

وتعبر تلك الخطوة عن استراتيجية الهيئة لإتاحة الفرص أمام الشركات المصرية للقيام باستثمارات وشراكات مع نظرائها في الإقليم الأفريقي والعربي، وبناء قدرات تلك الشركات والإطلاع على أفضل الممارسات العالمية، وهو ما يعد أحد أدوار الهيئة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي المحلي والأفريقي.

استراتيجية المركز الإقليمي للتمويل المستدام:

- **الرؤية:**

يسعى المركز أن يصبح مركزًا معرفيًا إقليميًا رائدًا في التمويل المستدام.

- **الرسالة:**
  - دعم إعادة توجيه تدفقات رؤوس الأموال اللازمة لسد فجوة الاستثمار في مجال الاستدامة بالمنطقة.
  - وضع استراتيجيات وسياسات تتسق مع أهداف التمويل المستدام.
  - عقد شراكات مع الأوساط الأكاديمية لتحفيز إجراء الأبحاث والتحليلات الخاصة بالتمويل المستدام.

- **الأهداف الاستراتيجية**
  - تنسيق السياسات والجهود العامة على الصعيد الإقليمي.
  - تشجيع حركة الاستثمارات الخضراء والمستدامة على المستوى الإقليمي.
  - مواءمة معايير ومبادرات التمويل المستدام مع المعايير العالمية.
  - إنشاء مجموعة محلية وإقليمية من خبراء التمويل المستدام.
  - توفير الوصول إلى المعلومات والبحوث والمعرفة حول الاتجاهات وتوصيات السياسة العامة للتمويل المستدام في المنطقة.
  - تشجيع وإشراك المستثمرين ومجموعات الأعمال ورجال الأعمال للمساهمة في الحركة العالمية نحو الاستثمارات المستدامة.
  - تعزيز نموذج العمل من أجل الاستدامة.
  - توفير بناء القدرات لإنشاء مجموعة من الخبراء.
  - إنشاء روابط لتعزيز الاستثمارات المستدامة بين الأقاليم.
  - إنشاء روابط وشراكات مع بنوك التنمية والمؤسسات الدولية وصناديق المشروعات الصديقة للبيئة.

المجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام

د. داليا عبد القادر
رئيس قطاع التمويل المستدام بالبنك التجاري الدولي (CIB).

د. حسين أباظة
مستشار التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

د. محمود محيي الدين
رئيس المجلس الاستشاري
المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي (IMF) والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة التنمية.

د. جيمس زان
رئيس شعبة الاستثمار والمشروعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

د. السيد تركي
خبير الاستدامة وكبير مستشاري اتحاد الصناعات المصرية.

السيدة / ندى العجيزي
الوزير المفوض ومدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية.

السيد / مارك هالي
كبير مستشاري الشبكة الدولية للمراكز المالية من أجل الاستدامة (FC4S).

د. عبيد الزعابي
الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة.

د. عائشة محمود
المستشار الخاص لمحافظ البنك المركزي النيجيري للخدمات المصرفية المستدامة

السيدة / سونيا جيبس
المدير التنفيذي ورئيس التمويل المستدام بمبادرات السياسة العالمية لمعهد التمويل الدولي (IIF).

السيد / روبرت باتالانو
القائم بأعمال رئيس شعبة الأسواق المالية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

أبرز محطات المركز الإقليمي للتمويل المستدام

1. عقد عدة ندوات للعاملين بالقطاع المالي غير المصرفي حول الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة ESG Reporting.

التوقيع على إعلان نيروبي كطرف مؤسس، وذلك من خلال المشاركة بفعاليات المؤتمر الأفريقي الرابع والذي أقيم تحت رعاية مبادرة مبادئ التأمين المستدام Principals of Sustainable Insurance (PSI) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئةUNEP.

2. اجتماعات مع مسئولي الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) للمعاونة في إطلاق الموقع الإكتروني للمركز وعمل نظام E-Learning.

التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لعقد أول سلسلة برامج تدريبية لتوعية الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والعاملين بالهيئة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة ESG Re-porting، على أيدي خبراء في هذا المجال من ألمانيا عن طريق الإنترنت.

3. عقد أول اجتماع للمجلس الاستشاري للمركز في يونيو 2021 عبر الإنترنت، حيث تم استعراض مقترح استراتيجية المرحلة التأسيسية -2021 2023.

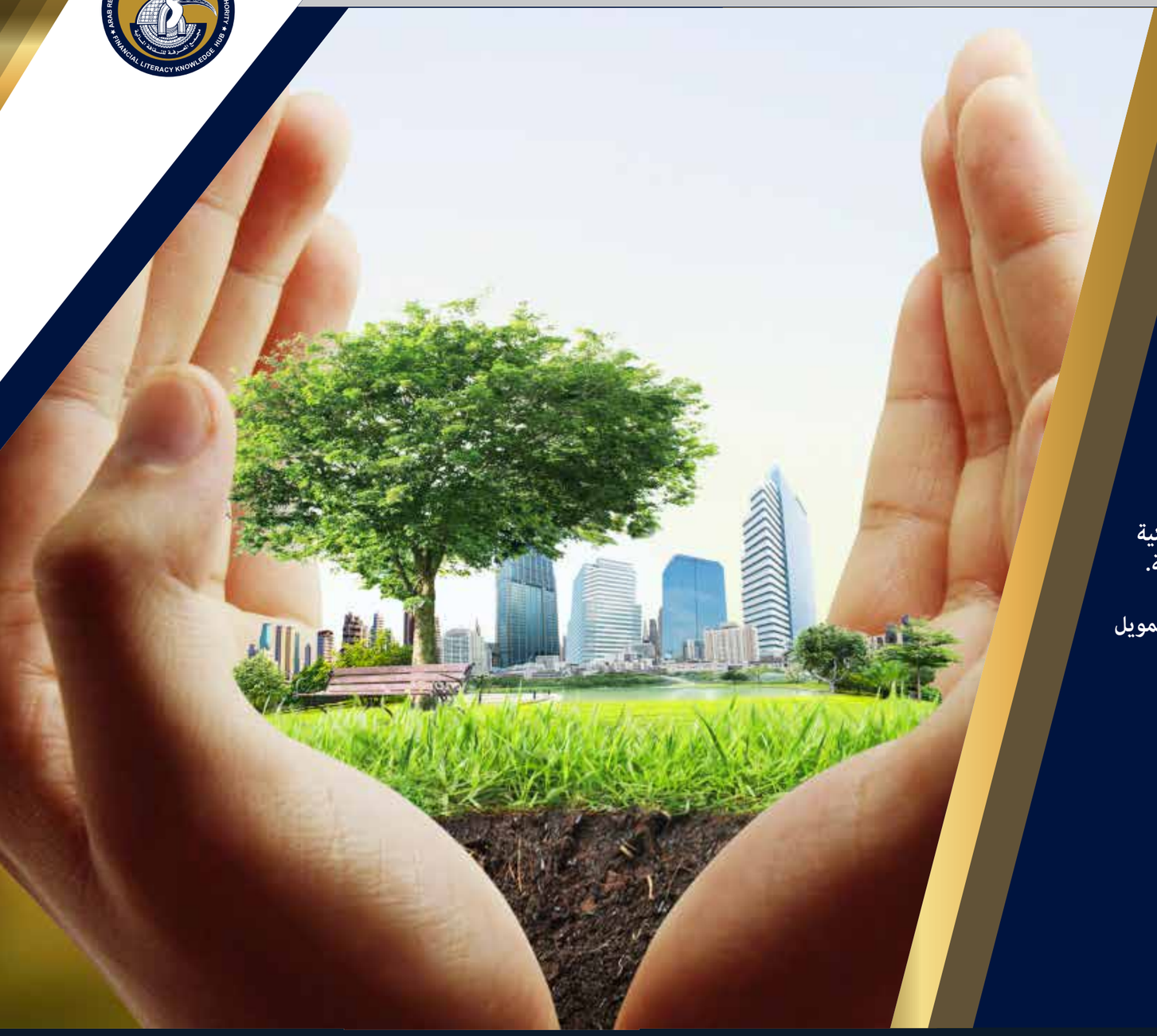

الخطة المستقبلية للمركز الإقليمي للتمويل المستدام

- عقد شراكة مع كل من معهد التأمين الدولي المعتمد Chartered Insurance Institute (CII) والاتحاد العربي للتأمين لعمل دبلومة مهنية في التأمين المستدام Sustainable Insurance Executive Diploma

- عقد شراكة مع مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية لعمل أول مؤشر للاستثمار المسؤول للشركات في إقليم الشرق الأوسط.

- التعاون مع كلٍ من المعهد البريطاني والسفارة البريطانية ومؤسسة معايير سندات التغير المناخي Climate Bond Standards لعمل تدريب للرقابة البيئية المستقلة Third Party Verification Training Program.

- التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لعقد ورش تدريبية متعلقة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG Training Programs للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.

- عقد شراكات مع المؤسسات المصرفية والمعهد القومي للإدارة لعقد دورات تدريبية متخصصة في التمويل المستدام.

- التوقيع على تعهد مناهضة التحرش الجنسي كشريك مع الاتحاد العربي للتأمين.

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY